الأمم المتحدة

A/CN.9/675

الجمعية العامة

Distr.: General
20 April 2009
Arabic
Original: English

**لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي**
**الدورة الثانية والأربعون**
فيينا، ٢٩ حزيران/يونيه - ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩

# التعاون والمساعدة في المجال التقني

## مذكّرة من الأمانة

المحتويات


| | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|
| أولا- مقدّمة | ١-٥ | ٢ |
| ثانيا- أنشطة التعاون والمساعدة في المجال التقني | ٦-٣١ | ٥ |
| ألف- الأنشطة التي تتناول مواضيع متعدّدة | ٨-١٤ | ٦ |
| باء- بيع البضائع | ١٥-١٦ | ٩ |
| جيم- تسوية المنازعات | ١٧-١٩ | ١٠ |
| دال- الاشتراء | ٢٠-٢١ | ١١ |
| هاء- المصالح الضمانية | ٢٢ | ١٢ |
| واو- النقل | ٢٣-٢٤ | ١٣ |
| زاي- الإعسار | ٢٥ | ١٣ |
| حاء- التجارة الإلكترونية | ٢٦-٢٩ | ١٤ |
| طاء- المساعدة في صوغ التشريعات | ٣٠-٣١ | ١٥ |
| ثالثا- أنشطة التنسيق | ٣٢-٣٥ | ١٦ |


020609 V.09-82806 (A)

## أولا- مقدّمة

١- تؤدّي لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) دورا هاما في تطوير الإطار القانوني للتجارة والاستثمار الدوليين، من خلال ولايتها المتمثلة في إعداد صكوك تشريعية وغير تشريعية، وتشجيع استخدام تلك الصكوك واعتمادها، في عدد من مجالات القانون التجاري الرئيسية، منها: البيع؛ وتسوية المنازعات؛ والتعاقد الحكومي؛ والأعمال المصرفية والمدفوعات؛ والمصالح الضمانية؛ والإعسار؛ والنقل؛ والتجارة الإلكترونية. وتحظى هذه الصكوك بقبول واسع، إذ تقدّم حلولا تلائم تقاليد قانونية مختلفة وبلدانا في مراحل مختلفة من التطور الاقتصادي وتشمل ما يلي:

(أ) في مجال بيع البضائع، اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع،[١] واتفاقية الأمم المتحدة بشأن فترة التقادم في البيع الدولي للبضائع (اتفاقية التقادم)؛[٢]

(ب) في مجال تسوية المنازعات، اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وإنفاذها،[٣] (اتفاقية نيويورك، وهي اتفاقية اعتمدتها الأمم المتحدة قبل إنشاء اللجنة، ولكن اللجنة تروّجها بنشاط)، وقواعد الأونسيترال للتحكيم،[٤] وقواعد الأونسيترال للتوفيق،[٥] وقانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي ومواده المنقحّة،[٦] وملحوظات

(1) ١١ نيسان/أبريل ١٩٨٠، الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٤٨٩، الصفحة ٣ من النص الإنكليزي؛ الوثائق الرسمية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بعقود البيع الدولي للبضائع، فيينا، ١٠ آذار/مارس-١١ نيسان/أبريل ١٩٨٠ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.82.V.5)، الجزء الأول.

(2) الوثائق الرسمية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بفترة التقادم في البيع الدولي للبضائع، نيويورك، ٢٠ أيار/مايو-١٤ حزيران/يونيه ١٩٧٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.74.V.8)، الجزء الأول؛ الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٥١١، الصفحتان ٧٧ و٩٩ من النص الإنكليزي؛ حولية الأونسيترال ١٩٨٠، الجزء الثالث، الفصل الأول، الباب جيم.

(3) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٣٣٠، الرقم ٤٧٣٩.

(4) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والثلاثون، الملحق رقم ١٧ (A/31/17)، الفقرة ٥٧؛ حولية الأونسيترال ١٩٧٦، الجزء الأول، الفصل الثاني، الباب ألف.

(5) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ١٧ (A/35/17)، الفصل الخامس، الباب ألف، الفقرة ١٠٦؛ حولية الأونسيترال ١٩٨٠، الجزء الثالث، الفصل الثاني.

(6) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الأربعون، الملحق رقم ١٧ (A/40/17) المرفق الأول؛ حولية الأونسيترال ١٩٨٥، الجزء الثالث، الفصل الأول؛ الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والستون، الملحق رقم ١٧ (A/61/17)، المرفق الأول.

الأونسيترال بشأن تنظيم إجراءات التحكيم،[٧] وقانون الأونسيترال النموذجي للتوفيق التجاري الدولي؛[٨]

(ج) في مجال التعاقد الحكومي، قانون الأونسيترال النموذجي لاشتراء السلع والإنشاءات والخدمات،[٩] ودليل الأونسيترال التشريعي بشأن مشاريع البنية التحتية المموّلة من القطاع الخاص،[١٠] وأحكام الأونسيترال التشريعية النموذجية بشأن مشاريع البنية التحتية المموّلة من القطاع الخاص؛[١١]

(د) في مجال الأعمال المصرفية والمدفوعات، اتفاقية الأمم المتحدة بشأن السفاتج (الكمبيالات) الدولية والسندات الإذنية الدولية،[١٢] وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن التحويلات الدائنة الدولية،[١٣] واتفاقية الأمم المتحدة بشأن الكفالات المستقلة وخطابات الاعتماد الضامنة؛[١٤]

(هـ) في مجال المصالح الضمانية، اتفاقية الأمم المتحدة لإحالة المستحقات في التجارة الدولية،[١٥] ودليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة؛[١٦]

(7) حولية الأونسيترال ١٩٩٦، الجزء الثالث، الفصل الثاني.

(8) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ١٧ (A/57/17) المرفق الأول؛ حولية الأونسيترال ٢٠٠٢، الجزء الثالث.

(9) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ١٧ (A/49/17) المرفق الأول؛ حولية الأونسيترال ١٩٩٤، الجزء الثالث، الفصل الأول.

(10) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.01.V.4، A/CN.9/SER.B/4.

(11) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والخمسون، الملحق رقم ١٧ (A/57/17)، المرفق الأول.

(12) حولية الأونسيترال ١٩٨٨، الجزء الثالث، الفصل الأول؛ قرار الجمعية العامة ٤٣/١٦٥، المرفق.

(13) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، الملحق رقم ١٧ (A/47/17)، المرفق الأول.

(14) نيويورك، ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢١٦٩، الصفحة ١٦٣ من النص الإنكليزي؛ الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الملحق رقم ١٧ (A/50/17)، المرفق الأول.

(15) حولية الأونسيترال ٢٠٠٢، الجزء الثالث؛ قرار الجمعية العامة ٥٦/٨١، المرفق.

(16) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والستون، الملحق رقم ١٧ (A/62/17 Part II)، الفقرة ٩٩.

(و) في مجال الإعسار، قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود،[١٧] ودليل الأونسيترال التشريعي بشأن قانون الإعسار؛[١٨]

(ز) في مجال النقل، اتفاقية الأمم المتحدة بشأن النقل البحري للبضائع (قواعد هامبورغ)،[١٩] واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمسؤولية متعهدي محطات النقل الطرفية في التجارة الدولية؛[٢٠] واتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود نقل البضائع الدولي بالبحر كلياً أو جزئياً (قواعد روتردام)؛[٢١]

(ح) في مجال التجارة الإلكترونية، قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية،[٢٢] وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية،[٢٣] واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية.[٢٤]

٢- وتمثل أنشطة التعاون والمساعدة في المجال التقني الرامية إلى تشجيع استخدام نصوص الأونسيترال واعتمادها إحدى أولويات الأونسيترال، بمقتضى قرار اتخذته في دورتها العشرين (١٩٨٧)،[٢٥] وهي مفيدة على وجه الخصوص للبلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية التي تفتقر إلى القدرات في مجالات القانون التجاري التي يشملها عمل الأونسيترال. ولمّا كان إصلاح القانون التجاري، الذي يقوم على مواءمة الصكوك الدولية، يؤثر تأثيرا واضحا في القدرة على المشاركة في التجارة الدولية، فمن شأن العمل الذي تقوم به الأمانة في مجال التعاون التقني والمساعدة التقنية، بهدف تشجيع استخدام تلك النصوص واعتمادها، أن ييسّر التنمية الاقتصادية.

٣- ويجرى بانتظام تحديث المعلومات المتعلقة بحالة اعتماد المعاهدات واشتراع القوانين النموذجية وإتاحةُ الاطلاع عليها في موقع الأونسيترال على الإنترنت. كما تتاح تلك

(17) حولية الأونسيترال ١٩٩٢، الجزء الثالث، الفصل الأول.

(18) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والخمسون، الملحق رقم ١٧ (A/59/17)، الفقرة ٥٥.

(19) هامبورغ، ٣١ آذار/مارس ١٩٧٨، الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٦٩٥، الصفحة ٣ من النص الإنكليزي؛ الوثائق الرسمية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالنقل البحري للبضائع، هامبورغ، ٦-٣١ آذار/مارس ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.80.VIII.1)، الوثيقة A/CONF.89/13، المرفق الأول.

(20) A/CONF.152/13، المرفق.

(21) نيويورك، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، قرار الجمعية العامة ١٢٢/٦٣، المرفق.

(22) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ١٧ (A/51/17)، المرفق الأول.

(23) المرجع نفسه، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ١٧ (A/56/17)، المرفق الثاني.

(24) نيويورك، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، قرار الجمعية العامة ٢١/٦٠، المرفق.

(25) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والأربعون، الملحق رقم ١٧ (A/42/17)، الفقرة ٣٣٥.

المعلومات أيضا في التقرير السنوي المقدّم إلى اللجنة بعنوان "حالة الاتفاقيات والقوانين النموذجية"، الذي يلقي الضوء على الإجراءات الجديدة المتّخذة في مجال اعتماد المعاهدات واشتراع القوانين النموذجية.

٤- وقد أعادت الجمعية العامة، في قرارها ١٢٠/٦٣ المؤرّخ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، تأكيد أهمية الأعمال التي تضطلع بها اللجنة فيما يتعلق بالمساعدة التقنية والتعاون في ميدان إصلاح القانون التجاري الدولي وتطويره، وبخاصة بالنسبة إلى البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية، وكرّرت مناشدتها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والهيئات الأخرى المسؤولة عن المساعدة الإنمائية، مثل البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية، وكذلك الحكومات، في برامجها الخاصة بالمعونة الثنائية، أن تدعم برنامج اللجنة للتعاون والمساعدة في المجال التقني، وأن تتعاون وتنسق أنشطتها مع أنشطة اللجنة. وفي القرار نفسه، أكّدت الجمعية العامة أهمية تنفيذ الاتفاقيات المنبثقة من أعمال اللجنة من أجل تعزيز مواءمة القانون الخاص وتوحيده تدريجيا، وتحقيقا لهذه الغاية، حثت الدول التي لم توقّع بعدُ تلك الاتفاقيات أو تصدّق عليها أو تنضم إليها على النظر في القيام بذلك.

٥- وتسرد هذه المذكّرة الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة في مجال التعاون التقني والمساعدة التقنية بعد تاريخ صدور المذكّرة السابقة التي قدِّمت إلى اللجنة في دورتها الحادية الأربعين في عام ٢٠٠٨ (الوثيقة A/CN.9/652 المؤرّخة ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨)، وتفيد عمّا استُحدث من موارد لدعم أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية.

## ثانيا- أنشطة التعاون والمساعدة التقنية في المجال التقني

٦- تهدف أنشطة التعاون والمساعدة في المجال التقني التي تضطلع بها أمانة الأونسيترال إلى ترويج اعتماد نصوص الأونسيترال التشريعية، وتشمل إسداء المشورة إلى الدول التي تنظر في التوقيع على اتفاقيات الأونسيترال أو التصديق عليها أو الانضمام إليها، أو اعتماد قانون نموذجي صادر عن الأونسيترال أو استخدام دليل تشريعي للأونسيترال. وهي تدعم أيضا تنفيذ تلك النصوص وتفسيرها تفسيرا موحّدا. ويمكن أن تشمل أنشطة التعاون والمساعدة في المجال التقني ما يلي: إيفاد بعثات للتعريف بنصوص الأونسيترال، والمشاركة فيما ينظّم على الصعيدين الإقليمي والوطني من حلقات دراسية ومؤتمرات بشأن تلك النصوص؛ ومساعدة البلدان على مراجعة تشريعاتها القائمة وتقييم حاجتها إلى إصلاح القوانين في الميدان التجاري؛ والمساعدة على صياغة التشريعات الوطنية الرامية إلى تنفيذ نصوص الأونسيترال؛ ومساعدة الوكالات الإنمائية الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف على استخدام نصوص

الأونسيترال في أنشطتها ومشاريعها الخاصة بإصلاح القوانين؛ وإسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى المنظمات الدولية وغيرها من المنظمات، مثل الرابطات المهنية ومنظمات المحامين والغرف التجارية ومراكز التحكيم، بشأن استخدام نصوص الأونسيترال؛ وتنظيم أنشطة تدريبية لتيسير تنفيذ وتفسير التشريعات المستندة إلى نصوص الأونسيترال من جانب الأجهزة القضائية وممارسي المهن القانونية.

٧- والأنشطة المدرجة أدناه والموسومة بعلامة نجمية موِّلت من صندوق الأونسيترال الاستئماني للندوات.

## ألف- الأنشطة التي تتناول مواضيع متعدّدة

### ١- الأنشطة الإقليمية

٨- منذ صدور التقرير الأخير نفِّذ عدد من أنشطة التعاون والمساعدة في المجال التقني شملت عدة من المجالات المذكورة في الفقرة ١ أعلاه. وشاركت أمانة الأونسيترال في المناسبات الإقليمية التالية:

(أ) المنتدى الخامس للقانون الذي عقدته رابطة أمم جنوب شرق آسيا وناقش الكيفية التي يمكن بها للبلدان الأعضاء في الرابطة تحقيق مواءمة القوانين التجارية على الوجه الأفضل، مع التركيز على التقيّد بالصكوك الدولية ذات الصلة. ومن المواضيع التي تناولها المنتدى ما يلي: اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (اتفاقية البيع الدولي) ودليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة، ونصوص الأونسيترال التشريعية المتعلقة بالتحكيم التجاري الدولي (بانكوك، ٧-٨ أيار/مايو ٢٠٠٨)؛

(ب) المؤتمر الدولي للمحامين الذي نظّمه الاتحاد من أجل المتوسّط. وقد قدّمت الأمانة معلومات عن اتفاقية البيع الدولي ونصوص الأونسيترال التشريعية المتعلقة بالتحكيم والتجارة الإلكترونية التي يمكن أن ينظر أعضاء الاتحاد في اعتمادها (نيس، فرنسا، ٢٨-٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨)؛

(ج) *حلقة عمل إقليمية لبناء القدرات في مجال القوانين والممارسات التعاهدية وتنفيذ الالتزامات التعاهدية على الصعيد الداخلي، نظّمتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالتعاون مع قسم المعاهدات في مكتب الشؤون القانونية بالأمم المتحدة والأونسيترال ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واستضافتها وزارة الشؤون الخارجية ومكتب المدعي العام في غانا. وأتاحت حلقة العمل

هذه، التي شاركت فيها بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الفرصة لمناقشة اتفاقية البيع الدولي؛ واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية؛ وقانوني الأونسيترال النموذجيين للتحكيم التجاري الدولي وللتوفيق التجاري الدولي واتفاقية نيويورك. ونظّم المعهد النقدي لغرب أفريقيا وأمانة الأونسيترال مشاورة خاصة لمناقشة اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالكفالات المستقلة وخطابات الاعتماد الضامنة؛ ودليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة والمسائل المتصلة بمؤشرات الاحتيال التجاري (أكرا، ١٠-١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨)؛

(د) ومنذ عام ٢٠٠٧ والأمانة تقدّم المشورة بانتظام لإنجاز المشروع الفرعي لتنفيذ اتفاقية البيع الدولي للبضائع والتحكيم التجاري الدولي على الصعيد الإقليمي، وهو عنصر من مشروع الصندوق الإقليمي المفتوح الخاص بجنوب شرق أوروبا - الإصلاح القانوني، الذي تنفذه وكالة التعاون التقني الألمانية. وشارك في المشروع كل من ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقا وصربيا وكرواتيا. وفي سياق المشروع الفرعي المذكور، شاركت الأمانة في الأنشطة التالية: اجتماع خبراء لمناقشة التقارير القطرية عن تنفيذ اتفاقية البيع الدولي والنصوص التشريعية المتعلقة بالتحكيم التي أعدها الخبراء الوطنيون (بيسيسي، الجبل الأسود، ١٦-١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨)؛ وبعثة مشتركة لمناقشة اعتماد ألبانيا لاتفاقية البيع الدولي (تيرانا، ١٤-١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨)؛ واجتماع دائرة مستديرة أثناء الدورة الحادية والعشرين لمدرسة كوباونيك للقانون الطبيعي حيث عرضت التقارير القطرية عن اتفاقية البيع الدولي والتشريعات المتعلقة بالتحكيم ( كوباونيك، صربيا، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)؛ ومؤتمر عن التحكيم والدورة المفتوحة الثانية للتحكيم الصوري التي اشتركت في تنظيمها وكالة التعاون التقني الألمانية وكلية القانون بجامعة بلغراد؛ واجتماع دائرة مستديرة إقليمي عقد خلال الدورة المفتوحة للتحكيم الصوري لمناقشة كيفية ترويج التطبيق الموحّد لاتفاقية البيع الدولي واشتراع نصوص الأونسيترال بشأن التحكيم والتجارة الإلكترونية في المنطقة (بلغراد، ٢٧-٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٩).

## ٢- الأنشطة القطرية

٩- على الصعيد القطري، شاركت الأمانة في أنشطة التعاون والمساعدة في المجال التقني التالية التي تشمل عددا من المواضيع المذكورة في الفقرة ١ أعلاه:

(أ) حلقة دراسة دولية عن "القانون التجاري الموحّد: المبادئ والممارسة"، نظمتها اللجنة الإيطالية للاتحاد الدولي للمحامين ورابطة المحامين الإقليمية في تريفينيتو لعرض اتفاقية البيع الدولي ونصوص الأونسيترال بشأن التحكيم والتوفيق (البندقية، إيطاليا، ٣-٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨)؛

(ب) مؤتمر دولي عن "التحكيم المؤسسي في مجال عقود البنية التحتية والإنشاءات" نظّمه مجلس التحكيم في مجال عقود الإنشاءات لنشر المعلومات عن اتفاقية البيع الدولي وعن التحكيم ونصوص الأونسيترال المتعلقة بأعمال الإنشاء؛ والمؤتمر حول "التحكيم التجاري الدولي وبيع البضائع: منظور الأونسيترال"، الذي نظّمه اتحاد الغرف التجارية والصناعية الهندية -المجلس الهندي للتحكيم بغية عرض نصوص الأونسيترال بشأن التحكيم واتفاقية نيويورك واتفاقية البيع الدولي (نيودلهي، ١٦-١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨)؛

(ج) وفي إطار الاجتماع الذي نظّمته وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية ومنظّمة التجارة العالمية حول مشروع انضمام إثيوبيا إلى اتفاقية البيع الدولي، ساهمت الأمانة في ورقة موقف عن تعزيز إطار القانون التجاري الدولي في إثيوبيا من أجل تهيئة بيئة تجارية أقوى في إطار التحضير للمفاوضات حول انضمام إثيوبيا إلى منظمة التجارة العالمية. وترى الورقة أن ذلك يمكن أن يتحقق بالانضمام إلى اتفاقية نيويورك واتفاقية البيع الدولي. وسيُضطلع بمزيد من العمل لمتابعة التوصيات الواردة في الورقة، بالاشتراك مع وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية في عام ٢٠٠٩.

## ٣- عقد جلسات إحاطة لفائدة البعثات الدائمة في فيينا

١٠- عقدت الأمانة جلسة إحاطة عن الأونسيترال وطرائق عمله خلال الحلقة الدراسية التوجيهية لأعضاء البعثات الدائمة المعتمدة لدى المنظمات الدولية في فيينا الذي نظمها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث في مكتب الأمم المتحدة في فيينا (٣٠-٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨). وتعقد الأمانة جلسات إحاطة منتظمة في فيينا عن مختلف المواضيع التي تعنى بها الأفرقة العاملة.

١١- وعقدت الأمانة اجتماعا مع تسع بعثات دائمة من المجموعة الأفريقية لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك من أجل الاستجابة على أفضل وجه لاحتياجات البلدان الأفريقية، بما في ذلك تعزيز المشاركة في العمل التشريعي الذي تضطلع به الأونسيترال وأنشطة التعاون والمساعدة في المجال التقني (فيينا، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨).

١٢- كما عقدت الأمانة اجتماعا مع البعثات الدائمة من بلدان اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وبلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية ومن بلدان مجموعة أمريكا الوسطى، لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك التعاون والمساعدة في المجال التقني والأنشطة الإقليمية التي يمكن القيام بها من أجل تعزيز قيام تكامل اقتصادي إقليمي أوثق من خلال اعتماد نصوص موّحدة (فيينا، ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩).

١٣- وعقدت الأمانة جلسة إحاطة للبعثات الدائمة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بغية عرض قانون الأونسيترال النموذجي للتوفيق التجاري الدولي (٢٠٠٢) في سياق التوجيه 2008/52/EC الصادر عن البرلمان الأوروبي ومجلس أوروبا في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٨ بشأن بعض جوانب الوساطة في المسائل المدنية والتجارية (فيينا، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨).

### ٤- أنشطة أُخرى تتناول مواضيع متعدّدة

١٤- استجابة لطلب المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، أسهمت الأمانة بمدخلات موضوعية ومنهجية في تنفيذ برنامج الماجستير في علوم إدارة الاشتراء العمومي. وعقدت الأمانة دورات تدريبية في رحاب المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية (تورين، إيطاليا) عن: قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الاشتراء العمومي (٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨)؛ واتفاقية البيع الدولي (٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨)؛ والجوانب القانونية لعقود الاشتراء الإلكتروني وقوانين الأونسيترال النموذجية بشأن التجارة الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية (١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨).

## باء- بيع البضائع

١٥- نَشطت الأمانة في الترويج لاعتماد اتفاقية البيع وتفسيرها تفسيرا موحّدا، على الصعيد الإقليمي، وكذلك من خلال الاتصال بالبعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة في فيينا وجنيف ونيويورك، والاتصال مباشرة بالموظفين المعنيين في عواصم الدول. وفي إطار تلك الأنشطة، قامت الأمانة بما يلي:

(أ) شاركت في المؤتمر الدولي حول "اتفاقية البيع الدولي روحاً وتفسيراً" الذي نظّمته اللجنة التوجيهية لمؤتمر طوكيو المعني باتفاقية البيع الدولي وكلية القانون بجامعة طوكيو ومعهد القانون التجاري الدولي التابع لكلية القانون بجامعة بيس، وشاركت في رعايته وزارتا الشؤون الخارجية والعدل في اليابان، والأونسيترال. وجاء انعقاد ذلك المؤتمر عقب انضمام اليابان إلى اتفاقية البيع الدولي في تموز/يوليه ٢٠٠٨ (طوكيو، ١٦-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨)؛

(ب) عرضت مذكرة عن ترويج اعتماد اتفاقية البيع الدولي في المؤتمر الدولي حول "المسائل المتعلقة بآفاق اتفاقية البيع الدولي - مؤتمر نظّم تكريما للسيد بيتر شليختريم (١٩٣٣-٢٠٠٧) (فيينا، ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩).

١٦- وقدّمت المساعدة أيضا إلى الدول في المرحلة النهائية من عملية اعتماد الاتفاقية، مع إيلاء اعتبار خاص لصوغ التحفّظات وإيداع صكوك الموافقة على الالتزام. ومنذ صدور التقرير الأخير، انضمّت أرمينيا واليابان ولبنان إلى اتفاقية البيع الدولي، وانضمت بلجيكا إلى اتفاقية التقادم.

## جيم- تسوية المنازعات

١٧- روّجت الأمانة لاعتماد النصوص المتعلقة بالتحكيم والتوفيق من خلال مشاركتها في أنشطة نُظِّمت على صعيد إقليمي ومع بلدان منفردة، وكذلك من خلال أنشطة نظّمتها مؤسسات التحكيم. وشملت الأنشطة الإقليمية ما يلي:

(أ) الاجتماع الثلاثي السنوي الذي نظّمته هيئة التحكيم التجاري الدولي التابعة لغرفة التجارة والصناعة بالاتحاد الروسي، والمركز الوطني المُنغولي للتحكيم ولجنة التحكيم الاقتصادي والتجاري الدولي الصينية، لمناقشة إسهام الأونسيترال في وضع إطار دولي للتحكيم التجاري في آسيا الوسطى (أولان باتور، ٩-١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨)؛

(ب) مؤتمر إقليمي نظّمه مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي لمناقشة اتفاقية نيويورك وعرض المشروع المشترك بين رابطة المحامين الدولية والأونسيترال بشأن رصد التنفيذ التشريعي لتلك الاتفاقية (القاهرة، ١٠-١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨).

١٨- وتعاونت الأمانة مع عدد من المؤسسات والمنظمات المعنية بالتحكيم حيث شاركت فيما يلي:

(أ) مؤتمر حول الوسائل البديلة لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول نظّمته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ووزارة العدل الأوكرانية ووكالة ترويج الاستثمار الأوكرانية لمناقشة استخدام قواعد الأونسيترال للتوفيق في ميدان تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول (كييف، ٢-٣ حزيران/يونيه)؛

(ب) مؤتمر نظّمته رابطة التحكيم السويدية حول "السياسة العامة في مجال التحكيم التجاري الدولي"، حيث قدّمت الأمانة محاضرة عن قانون الأونسيترال النموذجي

للتحكيم التجاري الدولي وتوجيهات تفسيرية بشأن السياسة العامة باعتبارها عائقا أمام الاعتراف بقرارات التحكيم وإنفاذها (ستوكهولم، ٤-٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨)؛

(ج) المؤتمر السنوي لرابطة المحامين الدولية لعرض المشروع المشترك بين الأونسيترال والرابطة بشأن رصد التنفيذ التشريعي لاتفاقية نيويورك (بوينوس آيريس، ١٥-١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨)؛

(د) مؤتمر "التحكيم التجاري الدولي في روسيا في ضوء التنمية الاقتصادي العالمية" الذي استضافته غرفة التجارة والصناعة في الاتحاد الروسي، لعرض قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي مع تعديلات عام ٢٠٠٦ (موسكو، ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨)؛

(هـ) مؤتمر "التحكيم الدولي الذي يشمل أطرافا من العالم العربي" الذي استضافه معهد التحكيم التابع لغرفة التجارة في ستوكهولم، لعرض قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي (ستوكهولم، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨)؛

(و) المؤتمر الدولي حول "تفعيل التحكيم التجاري" الذي دعمه مركز دبي للتحكيم الدولي، حيث قدّمت الأمانة محاضرة عن قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي (دبي، الإمارات العربية المتحدة، ١١-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨).

١٩- وشاركت الأمانة أيضا في مؤتمر حول "الذكرى السنوية الخمسين لاتفاقية نيويورك: التحديات القائمة أمام الجهاز القضائي"، بهدف إلقاء كلمة أمام القضاة الآسيويين عن تنفيذ الاتفاقية وعن التقارير المنشورة حديثا، بدعوة من كلية القضاة الوطنية في الصين ومركز شونغ كونغ للمفاوضات وتسوية المنازعات (بيجين، ١٠-١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨).

## دال- الاشتراء

٢٠- بناءً على طلبات من الفريق العامل الأول (المعني بالاشتراء)، أقامت الأمانة صلات بمنظمات أخرى مهتمة بموضوع الاشتراء من أجل تعزيز التعاون معها، خصوصا بشأن عمل الأونسيترال المتعلق بتنقيح قانون الأونسيترال النموذجي لاشتراء السلع والإنشاءات والخدمات، وعملها المتعلق بالاضطلاع بأنشطة لزيادة التعريف بذلك القانون والترويج لقبوله.[٢٦] وشاركت الأمانة في الأنشطة التالية:

(26) انظر الوثيقة A/CN.9/575، الفقرتين ٥٢ و٦٧، والوثيقة A/CN.9/615، الفقرة ١٤.

(أ) حلقة عمل عن اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالاشتراء الحكومي، التي نظمتها هذه المنظمة، حيث عرضت الأمانة أعمال الأونسيترال في مجال الاشتراء (جنيف، سويسرا، تموز/يوليه ٢٠٠٨)؛

(ب) اجتماع غرفة التجارة الدولية ولجنة القانون والممارسات الدولية وفرقة العمل المعنية بالمشتريات الحكومية، حيث عرضت تقريرا عن دورات فريق الأونسيترال العامل الأول لعام ٢٠٠٨ والتقدم المحرز في إكمال قانون الأونسيترال النموذجي المنقّح للاشتراء ( فيينا، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨)؛

(ج) "المنتدى الدولي للمشتريات العامة"، الذي عقدته الجامعة المركزية للمالية والاقتصاد لمناقشة إصلاح وتحديث قانون المشتريات العامة والنهج الذي تتبعه الأونسيترال في تناول الاشتراء المستدام في إطار قانون الأونسيترال النموذجي لاشتراء السلع والإنشاءات والخدمات (بيجين، ٢٦-٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨).

٢١- وتعقد الأمانة بانتظام جلسات إحاطة لموظفي المكاتب القطرية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حول تنفيذ الجوانب المتعلقة بالاشتراء في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد باستخدام قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الاشتراء كتشريع تنفيذي.

## هاء- المصالح الضمانية

٢٢- شاركت الأمانة في عدد من الأنشطة الرامية إلى نشر المعلومات عن دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة والأعمال التي يضطلع بها حاليا الفريق العامل السادس التابع للأونسيترال في مجال الحقوق الضمانية في الملكية الفكرية. وشملت تلك الأنشطة ما يلي:

(أ) المؤتمر العالمي حول القانون التجاري الذي نظّمه قسم القانون التجاري في رابطة المحامين الأمريكية، حيث قامت الأمانة بترويج دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة (فرانكفورت، ألمانيا، ٢٩-٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨)؛

(ب) المؤتمر الدولي السنوي الثامن حول الإعسار بدعوة من معهد الإعسار الدولي لمناقشة معاملة المصالح الضمانية في الملكية الفكرية بمقتضى اتفاقات الترخيص في حالة الإعسار (برلين، ٩-١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨)؛

(ج) المؤتمر الدولي حول الابتكار في مجال التمويل بمناسبة جائزة البندقية الخامسة لثقافة الملكية الفكرية، الذي نظمته الأكاديمية الأوروبية لبراءات الاختراع والمكتب الإيطالي

لبراءات الاختراع والعلامات التجارية، واستضافته جامعة البندقية، حيث عرضت الأمانة أعمال الأونسيترال بشأن المصالح الضمانية في حقوق الملكية الفكرية (البندقية، إيطاليا، ٢٦-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨).

## واو- النقل

٢٣- شاركت الأمانة في المؤتمر التاسع والثلاثين للجنة البحرية الدولية بغية عرض وترويج مشروع الاتفاقية المتعلقة بعقود النقل الدولي للبضائع عن طريق البحر كليا أو جزئيا (أثينا، ١٤-١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨).

٢٤- وبتعاون مع الجمعية العربية للقانون التجاري والبحري واللجنة البحرية الدولية والمعهد المتوسطي البحري، ساهمت الأمانة في تنظيم المؤتمر العربي الثالث للقانون التجاري والبحري- "قواعد روتردام لعام ٢٠٠٩، قانون نقل البضائع عن طريق البحر: بين التوحيد والتنوع". وخصِّص المؤتمر لمناقشة الاتفاقية المتعلقة بعقود النقل الدولي للبضائع عن طريق البحر كليا أو جزئيا، وبوجه خاص مدى استجابتها لاحتياجات البلدان العربية (الإسكندرية، مصر، ١٨-١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٩).

## زاي- الإعسار

٢٥- شجّعت الأمانة على استخدام النصوص المتعلقة بالإعسار واعتمادها، وخصوصا القانون النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود، من خلال المشاركة في محافل دولية متعددة. وشملت تلك الأنشطة ما يلي:

(أ) مؤتمر حول "المعاملات المضمونة والإعسار: الإصلاحات في مفترق الطرق"، اشترك في تنظيمه المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير والأونسيترال والبنك الدولي (واشنطن، ٥-٦ أيار/مايو ٢٠٠٨) حيث اجتمعت الجهات صاحبة المصلحة في ميداني الإعسار والمعاملات المضمونة سعيا إلى استجلاء بعض المسائل الحاسمة التي تنشأ في سياق تلاقي المجالين، وتقييم المواقف الراهنة بشأن تلك المسائل، وتحديد مجالات الاتفاق والمسائل والتحديات المقبلة؛

(ب) المؤتمر العالمي السنوي الرابع عشر حول الإعسار وإعادة الهيكلة الذي نظم برعاية رابطة المحامين الدولية وتناول قانون الإعسار والمسائل المتعلقة بالملكية الفكرية، وكذلك

الممارسة المتبعة في مجال الإعسار عبر الحدود والمسائل الناشئة عن تنفيذ قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود (ستوكهولم، ١٩-٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٨)؛

(ج) المخيّم الصيفي الثاني للقضاة الذي نظّمه الفريق المعني بتدارس الإعسار ومنعه ٢١ (المبادرة من أجل منع الإعسار) بالتعاون مع الأونسيترال والمنظمة الأوروبية للممارسين المتخصصين في الإعسار ومعهد الإعسار الدولي، لمناقشة المسائل الراهنة في مجال قانون الإعسار، ولا سيما الإعسار عبر الحدود. وحضر المخيمَ قضاة من ١٥ بلدا (باريس، ٢-٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨)؛

(د) المؤتمر السنوي الكندي لاستعراض قانون الإعسار الذي نظّمه المركز الوطني للقانون التجاري وجامعة كولومبيا البريطانية، لعرض أعمال الأونسيترال بشأن مجموعات المنشآت والإعسار عبر الحدود (بانف، كندا، ١٢-١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٩)؛

(هـ) بدعوة من أكاديمية القانون الأوروبي، شاركت الأمانة لتقديم معلومات محدَّثة عن أعمال الأونسيترال بشأن معاملة مجموعات المنشآت عبر الحدود في حالة الإعسار في سياق مؤتمر حول إجراءات الإعسار عبر الحدود (تريا، ألمانيا، ٢٥-٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩).

## حاء- التجارة الإلكترونية

٢٦- شاركت الأمانة في أنشطة مشتركة مع عدد من الحكومات والوكالات الوطنية، بهدف ترويج نصوص الأونسيترال التشريعية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، كما شاركت في أنشطة إقليمية.

٢٧- وشملت تلك الأنشطة على الصعيد الإقليمي ندوة رفيعة المستوى حول بناء القدرات الإقليمية في مجال التجارة الإلكترونية نظمتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا لمناقشة الإطار القانوني الداعم لقيام نظام النافذة الوحيدة وبيئة تجارية إلكترونية (بانكوك، ٢٤-٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٩).

٢٨- وشملت الأنشطة الأخرى ما يلي:

(أ) الاجتماع السنوي لمعهد التوزيع الدولي لعام ٢٠٠٨، لتقديم عرض عن اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية لعام ٢٠٠٥ (تورينو، إيطاليا، ٦-٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨)؛

(ب) حلقة دراسية عن التشريعات المتعلقة بالفضاء الحاسوبي نظّمها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية في السلفادور وبدعم من الحكومة الإسبانية، وذلك لتقديم عرض عن نصوص الأونسيترال التشريعية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية إلى مسؤولين من الدول الأعضاء في اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وبلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية، والبلدان الأعضاء في مجموعة أمريكا الوسطى (سان سلفادور، ٢٣-٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩).

٢٩- *شاركت الأمانة أيضا في "حلقة العمل الدولية الثالثة عن التجارة الإلكترونية في هافانا"، التي تولت تنسيقها مؤسسة الإدارة الحاسوبية والاتصالات لتقديم محاضرة عن نصوص الأونسيترال المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والأهمية التي تكتسيها للبلدان النامية. وأثناء تلك المهمة، نظمت اجتماعات منفصلة مع ممثلي جهاز القضاء والحكومة لمناقشة التشريعات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية في كوبا ونصوص الأونسيترال التشريعية وتقديم معلومات عن الأنشطة التي تضطلع بها فرقة العمل القانونية المشتركة بين المنظمة العالمية للجمارك والأونسيترال والمعنية بالإدارة الحدودية المنسّقة العاملة بنظام النافذة الدولية الوحيدة (هافانا، ٩-١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩).

## طاء- المساعدة في صوغ التشريعات

٣٠- في سياق برنامج تنفّذه الدائرة الاستشارية للاستثمار الأجنبي التابعة للبنك الدولي، قدّمت تعليقات عن دراسة بشأن الوثيقة الموحّدة المؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٧ بشأن تنظيم المصالح الضمانية في المنظمة المعنية بمناسقة قوانين الأعمال في أفريقيا.

٣١- وقدّمت تعليقات أيضا بشأن مشاريع نصوص مختلفة تتناول موضوع التحكيم، مثل: مشاريع التعديلات على قانون التحكيم في منغوليا؛ ومشروع القانون الاتحادي للتحكيم وإنفاذ قرارات التحكيم الصادر في الإمارات العربية المتحدة؛ ومشروع قانون التحكيم الصادر في فييت نام؛ ومشروع القانون المتعلق بمحكمة التحكيم التجاري الدولي الصادر في أوزبكستان ومشروع قانون التحكيم الدولي في موريشيوس.

## ثالثا- أنشطة التنسيق

٣٢- تشارك أمانة الأونسيترال، بمقتضى الولاية المسندة إليها،[٢٧] في عدد من الأفرقة العاملة وفي الاجتماعات التي تعقدها منظمات أخرى تعمل في ميدان القانون التجاري الدولي، من أجل تيسير مهمة تنسيق الأعمال المضطلع بها.

### ١- المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (اليونيدروا)

٣٣- شاركت الأمانة في الاجتماعات التالية التي عقدها المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (اليونيدروا):

(أ) مجلس إدارة اليونيدروا (روما، ٢١-٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨)؛

(ب) الفريق العامل المعني بمبادئ اليونيدروا للمساهمة في إعادة صياغة تلك المبادئ (روما، ٢٥-٣١ أيار/مايو ٢٠٠٨)؛

(ج) المؤتمر الدبلوماسي لاعتماد مشروع اتفاقية اليونيدروا بشأن القواعد الموضوعية المتعلقة بالأوراق المالية المودعة لدى وسيط (جنيف، سويسرا، ٨-١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨)؛

(د) اجتماع مشترك بين الجمعية العامة لليونيدروا ولجنة الخبراء الحكوميين التابعة لليونيدروا لوضع الصيغة النهائية لمشروع القانون النموذجي للتأجير واعتماده (روما، ١٠-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨).

### ٢- مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص

٣٤- شاركت الأمانة في الاجتماعات التالية لمؤتمر لاهاي:

(أ) اجتماع الاتصال القانوني (لاهاي، ١٤-١٥ أيار/مايو ٢٠٠٨)؛

(ب) مجلس الشؤون والسياسات العامة (٣١ آذار/مارس - ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩).

(27) قرار الجمعية العامة ٢٢٠٥ (د-٢١)، الباب الثاني، الفقرة ٨.

### ٣- منظمات أخرى

٣٥- شملت أنشطة التنسيق الأخرى المشارَكة، وفي بعض الحالات، تقديم عروض حول عمل الأونسيترال في الاجتماعات التالية:

(أ) مسائل عامة

'١' اجتماع اللجان العلمية المعنية ببرامج الدراسات العليا ودراسات الماجستير في المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية (تورينو، إيطاليا ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)؛

'٢' مؤتمر نظِّم برعاية الفرع البريطاني لرابطة المحامين الدولية حول موضوع: هل القانون الدولي مرادف للأعمال التجارية؟ - إقامة شراكة من أجل التقدم (لندن، ١٥-١٨ أيار/مايو ٢٠٠٨)؛

'٣' الدورة الدراسية العليا السنوية في القانون التجاري الدولي، بدعوة من المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية والمعهد الجامعي للدارسات الأوروبية، لتقديم محاضرة عن أعمال الأونسيترال (تورينو، إيطاليا ٢٤-٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٩).

(ب) تسوية المنازعات

'١' اجتماع للجنة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية، لعرض المشروع المشترك بين الأونسيترال ورابطة المحامين الدولية بشأن التنفيذ التشريعي لاتفاقية نيويورك ومناقشة أوجه التآزر بين ذلك المشروع ومشروع غرفة التجارة الدولية، وهو يهدف إلى إعداد تقرير موجّه للممارسين بشأن القواعد الإجرائية الوطنية للاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وإنفاذها (باريس، ٢٣-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨)؛

'٢' مؤتمر التحكيم لعام ٢٠٠٩ الذي اشتركت في تنظيمه الغرفة الاقتصادية الاتحادية في النمسا والأونسيترال لعرض الأعمال التي يضطلع بها فريق الأونسيترال العامل الثاني حاليا من أجل تنقيح قواعد الأونسيترال للتحكيم ومشروع الأونسيترال ورابطة المحامين الدولية من أجل تنفيذ اتفاقية نيويورك تنفيذا فعالا وتفسيرها تفسيرا متسقا (فيينا، ٢-٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩).

(ج) الاشتراء

'١' اجتماع تشاور حول شروط التثبيت وحقوق الإنسان نظّمه الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، تناول أيضا المسائل المتعلقة بالدليل التشريعي بشأن مشاريع البنية التحتية المموّلة من القطاع الخاص، وقانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء والأعمال المزمع القيام بها مستقبلا حول التحكيم في مجال الاستثمار (لندن، ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٨)؛

'٢' المؤتمر الآسيوي لمكافحة الفساد الذي نظّمته اللجنة الوطنية للنزاهة والشفافية والذي تطرق إلى المسائل المتعلقة بقانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء (الدوحة، قطر، ٨-١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨)؛

'٣' المشاورات المتعددة الأطراف بشأن شروط التثبيت وحقوق الإنسان التي نظّمها الممثل الخاص للأمين العام المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال في جامعة بريتوريا (بريتوريا، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨).

(د) المعاملات المضمونة

مؤتمر المنظّمة العالمية للملكية الفكرية حول تمويل الملكية الفكرية لعرض الدليل التشريعي بشأن المصالح الضمانية والأعمال التي اضطلعت بها الأونسيترال في مجال المصالح الضمانية في حقوق الملكية الفكرية (جنيف، سويسرا، ١٠-١١ آذار/مارس ٢٠٠٩).

(هـ) الإعسار

'١' اجتماع عقدته فرقة العمل المعنية بالإعسار وحقوق الدائنين التابعة للبنك الدولي، والفريق العامل المعني بالإعسار والمؤسسات المالية غير المصرفية لمناقشة الآثار التي تعرضت لها نظم الإعسار التجارية من جراء قضايا الإعسار الحالية التي تشمل المؤسسات المالية غير المصرفية والترتيبات المالية المعقّدة، وللمساعدة في تحسين قدرة تلك النظم على معالجة القضايا القانونية والمتعلقة بالسياسات العامة (واشنطن، ١٢-١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩)؛

'٢' منتدى البنك الدولي حول التمويل وتنمية القطاع الخاص لعام ٢٠٠٩ لمناقشة إصلاح قانون الإعسار والتفاعل بين الأعمال التي يضطلع بها كل من البنك الدولي والأونسيترال (واشنطن، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩) ؛

'٣' مؤتمر الذكرى السنوية العاشرة للمعهد السويسري للقانون المقارن للمشاركة في اجتماع مائدة مستديرة مع اليونيدروا ومؤتمر لاهاي والاتحاد الأوروبي لمناقشة التجربة عبر الوطنية في مجالات مختلفة من القانون الدولي الخاص؛ وكان موضوع الأونسيترال هو قانون الإعسار (لوزان، سويسرا، ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٩).

(و) التجارة الإلكترونية

الاجتماع الأول لفرقة العمل القانونية المشتركة بين المنظمة العالمية للجمارك والأونسيترال والمعنية بالإدارة الحدودية المنسّقة العاملة بنظام النافذة الدولية الوحيدة لدراسة الجوانب القانونية التي ينطوي عليها الأخذ بنظام النافذة الوحيدة عبر الحدود بغية إعداد وثيقة مرجعية دولية شاملة عن الجوانب القانونية المتعلقة بإنشاء وإدارة نظام النافذة الوحيدة (بروكسل، ١٧-٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨).[٢٨]

---

(28) ستُعرض على اللجنة في دورتها الثانية والأربعين مذكرة من الأمانة (A/CN.9/678) تتضمّن أحدث المعلومات عن التقدم المحرز في عمل فرقة العمل القانونية المشتركة بين المنظمة العالمية للجمارك والأونسيترال والمعنية بالإدارة الحدودية المنسّقة العاملة بنظام النافذة الدولية الوحيدة.